الشارع الموصلي وقضية انسحاب القوات متعددة الجنسية إلى خارج المدن

الموصل / مكتب المدى / يونس فتحي

بشيء من الارتياح المشوب بالترقب، استقبلت الأوساط الشعبية في العراق تصريح الناطق باسم رئاسة الوزراء الذي أكد فيه (أن الأسابيع القليلة المقبلة سوف تشهد اختفاء مظاهر الوجود العسكري للقوات متعددة الجنسية عن المدن العراقية) .

ومع أن هذا التصريح جاء مقتضباً واكتنفه الغموض خصوصاً فيما يتعلق بزمن انسحاب تلك القوات وأماكن تمركزها الجديدة وكذلك في ضمانات بقائها خارج المدن، لكنه يعتبر أول إشارة رسمية إلى إمكانية رحيل قوات الاحتلال والاعتماد بشكل تام على الجيش العراقي وأجهزة الأمن في بسط الأمن مما يدفع بالعملية السياسية إلى أفق النجاح دون أي تدخل من جهة خارجية.

عن هذا الأمر استطلعت (المدى) أراء عدد من مواطني محافظة نينوى:

الانسحاب المفاجئ سوف يحدث كارثة

المحامي (باسل جميل): لا شك في أن انسحاب هذه القوات إلى خارج مراكز المدن هي خطوة مهمة ستضفي مسحة كبيرة من الأمن على المشهد اليومي للشارع العراقي ، وسيعزز ثقة القوات العراقية بقدراتها الذاتية وصولاً إلى الأداء الأمثل، لكن عدم الإشارة في التصريح إلى آلية معينة للانسحاب يوحي بعدم وجود خطط حالية لتنفيذه، وإذا ما تم الانسحاب بالطريقة نفسها التي تم بها الاحتلال قبل أكثر من عامين فستحدث فجوة أمنية كبيرة وعندها ستحدث كارثة حقيقية في البلاد وستعود مظاهر الاحتلال مجددا بحجة عدم مقدرة وجاهزية أجهزة الأمن العراقية في السيطرة على الأوضاع . مع ذلك فأن تحرك الحكومة العراقية باتجاه الاعتماد على القوات العراقية هو بلا شك خطوة جيدة ستزيد من مصداقيتها وستهيئ الأجواء عند جميع التيارات والأحزاب والقوى لإكمال المشروع الدستوري للبلاد ومناقشته بين أهل الدار دون تدخل أجنبي، وصولاً إلى وضع أول دستور عراقي دائم يكفل لأبنائه حقوقهم وينير مستقبلهم باتجاه غد مشرق.

القوات العراقية غير جاهزة وتفتقر إلى الإمكانيات العسكرية

(أحمد حسام مجيد) ضابط متقاعد: ما جاء في التصريح مجرد كلمات لتطييب الخواطر فهي لا توحي بأي فعل حقيقي ملموس سيشهده الواقع العراقي في الأقل خلال الفترة المنظورة المقبلة لأسباب عديدة أهمها: افتقار القوات وأجهزة الأمن العراقية إلى الخبرة الكافية للدخول في حرب عصابات تنشب بشكل خاطف هنا وهناك ، وكذلك فهي تفتقد الوسائل التي تمكنها من الحلول محل قوات الاحتلال سواء من حيث التجهيزات العسكرية أو حتى العدد، وتصريحات القادة الأمريكان التي تناقلتها وكالات الأنباء بشأن وصول عدد القوات العراقية المدربة إلى عدد القوات الأمريكية نفسه في العراق أو يزيد قليلاً لا تعني بأي حال من الأحوال أنها وصلت إلى مرحلة الذروة خصوصا إذا ما عرفنا أن القوات الأمريكية بمختلف صنوفها واستعداداتها وتجهيزاتها قد فشلت تماماً وبعد أكثر من عامين في هزيمة أعدائها المفترضين أو في الأقل الحد من تأثيرهم ، وهي التي تحظى بأرفع مستوى من التدريب في العالم وبأكبر ميزانية مسخرة لخدمتها. إضافة إلى ذلك فأن الجيش العراقي وبعد تحطم آلة الحرب للنظام البائد والتي كانت متهرئة في الأصل، لم يعد يمتلك من الأسلحة سوى تلك التي تستخدم في حروب الشوارع من بنادق خفيفة ومتوسطة وقاذفات الآر بي جي وحتى لو امتلك غيرها فهي عموما قليلة جداً ومحصورة في مكان واحد بلا أي تأثير يذكر ونحن نسمع من خلال التقارير الإخبارية أن كثيرا من الجماعات المسلحة في حوزتها أسلحة متطورة وهذا ما يفسر إسقاطها عدداً غير قليل من مروحيات قوات الإئتلاف وأصابتها أهدافها بشكل فاعل ومؤثر.

لكل شارع قصة مع الاحتلال

(مراد يحيى) سائق سيارة أجرة: تلقيت الخبر المتعلق بإمكانية انسحاب القوات الأمريكية إلى خارج المدن بفرح غامر لأنني واثق تماماً بأن الأمن سيسود مع رحيل هذه القوات حتى لو كان انسحابها غير نهائي عن البلاد لأن ذلك سيسقط ذريعة مهاجمتها في شوارع المدن وما يصاحب ذلك من سقوط ضحايا أبرياء من المدنين الذين إن سلموا من المفخخات وشظاياها فأنهم يقعون في مدى نيران القوات الأمريكية التي تعتبر كل ما يتحرك بعد إصابتها عدوا يجب القضاء عليه ولكل شارع من شوارع مدننا بما فيها الموصل قصص عديدة من هذا النوع. من جانب آخر فأن ذلك سيحفز الناس على مساعدة القوات العراقية إذا ما اقتنعوا بقدرتها على حمايتهم.

ليس هناك انسحاب وشيك

(يقظان عبد الحميد) موظف حكومي: لاشك في أن العمليات العسكرية مثل الرمح والخنجر القائمتين الآن على قدم وساق في الشريط الغربي للعراق إضافة إلى الأرتال التي نشاهدها كل يوم وهي تدخل من هنا وتخرج من هناك حاملة العجائب والغرائب من العدد والآليات الثقيلة والتجهيزات المتنوعة التي نجهل مكوناتها، كل ذلك لا يؤيد تصريحات السيد ليث كبة في أن هناك انسحاباً وشيكاً للقوات الأجنبية عن المدن العراقية، وأرى شخصياً أن الحاجة قائمة لوجود هذه القوات في الوقت الحالي بالرغم من الضرر الذي قد تسببه أحيانا للمواطنين، وكلنا يعلم ما حدث بعد انهيار جهاز الشرطة في مدينة الموصل وفرار منتسبيها بعد أن نسفت مراكزهم، إذ تحولت شوارع المدينة إلى ساحة إعدام كبيرة، وكان منظر الجثث المقطوعة الرأس أو المثقوبة بالرصاص وهي مسجاة على الأرصفة شبه عادي ولم يكن بوسع أحد حتى مجرد تغطيتها خوفا من العقاب. وعلى أثر ذلك أصيبت المدينة بالشلل التام وكانت تبدو كمدينة أشباح بعد منتصف النهار ورحل عن المدينة عدد كبير من سكانها خصوصا الأثرياء منهم الذين استقروا في الدول المجاورة بعد أن افتقدوا الحماية من خطر العصابات المسلحة التي مارست وما زالت أعمال الخطف مقابل الفدية. ولعل الكثير قد شاهد عملية سطو مسلح في وضح النهار تقع على أحدهم في الشارع ولم يجرؤ أحد على إغاثته لأن هناك من سيصرخ ملوحا ببندقية إنه عميل..!؟. كل هذا حدث بسبب غياب القوة القادرة على حفظ الأمن ومعاقبة المسيء، وأعتقد أن من السابق لأوانه التحدث عن انسحاب القوات الأمريكية من مدينة الموصل وأعتقد أن ذلك لن يحدث إلا بعد وضع الدستور وتطبيقه فعلياً في البلاد.

دفاع عن شرف المهنة

(م. ك) شرطي: لقد انخرطت في سلك الشرطة بعد وقوع مدينة الموصل في قبضة الإرهابيين والمخربين. وأنا متأكد تماما من أن لا علاقة لهؤلاء بالجهاد لا من قريب ولا من بعيد والدليل على ذلك أنهم استباحوا دماء أبناء المدينة وقتلوا منتسبي الشرطة بتهمة العمالة للمحتل، فتفشت على أثر ذلك الخطف والقتل والسلب، وارتعب الناس في بيوتهم ومحال عملهم . نحن لسنا عملاء لأحد لأننا نؤدي واجبنا في إعادة الأمن إلى المواطنين ونمنع عنهم أي ضرر فأي عمالة للمحتل في ذلك؟ ومن يحارب الاحتلال لماذا يستهدفنا نحن؟ هل من المعقول أن يستمر وجود أي بلد بلا أجهزة شرطة تحمي سكانه أو دوائر حكومية أو مدارس تخدم وتعلم أبناءه؟ كما أن قيامنا بأداء واجبنا هذا تجاه بلدنا وأهلنا لا يعني بأننا نقوم به من أجل الراتب فقط ، فأي عاقل يضحي بروحه من أجل بضعة آلاف من الدنانير أليست هناك طرق أسهل وأقل خطراً في الحصول على رواتب أكبر من الرواتب التي نحصل عليها في عملنا كشرطة؟

أنا ومعي زملائي نتوق إلى يوم نجد فيه عراقنا خاليا من القوات الأجنبية وأن ننعم فيه بالسلام والأمن بعيداً عن كل أشكال العنف والتخريب ، وأجد أننا اليوم أكثر قوة وقدرة على تولي مهام حفظ الأمن خصوصاً بعد أن تعاظم دور المواطن في الإبلاغ عن المجرمين والمخربين وإلقائنا القبض على عدد كبير منهم ويوما بعد يوم تتضاءل الحاجة إلى وجود القوات الأمريكية وأنا على ثقة تامة بأنها ستختفي قريباً من شوارعنا

ما الاسباب وراء انتشار شبكات تحلية المياه في العمارة؟

ميسان/ محمد الحمراني

انتشرت خلال الاشهر الماضية شبكات تحلية المياه في العمارة التي لم تشهد اي شبكة من هذا النوع لتصفية المياه بعد ارتفاع نسبة الملوحة في المياه التي تتدفق عبر شبكة المياه الحكومية. ان محافظة ميسان تعتمد اعتمادا رئيسيا على القاطرات التي تاتي من محافظة البصرة لتبيع بضاعتها في الشوارع العامة. ولكن كيف ينظر اهالي العمارة الى هذه الظاهرة؟ ..هذا ما أردنا التعرف عليه

- طابور وكلام -

ذهبنا الى محطة مياه(البركة) ووجدنا العديد من المواطنين يقفون في طابور طويل وكل واحد منهم يمسك بيده(دبة) كبيرة وعلى جانبي المحطة يوجد شيء اشبه بكراج للسيارات ..عرفت بانها تعود للاشخاص الذين يقفون في الطابور تحدثت مع احدهم وقلت له لماذا تاخذ الماء من هذه المحطة ؟.فقال:لان ماءها نقي وصحي ولا توجد فيه نسبة من الاملاح ولكن في الفترة الاخيرة اصبح من الصعب الحصول عليه بسب الاقبال الشديد على الماء الحلو. شاب آخر (ماجد) كان يستمع الى حديثنا وحول هذا الموضوع قال ان شراء ماء الشرب اليومي يحتاج الى شخص متمكن ماديا والعديد من العوائل تضطر الى شرب ماء الاسالة الحكومية وفي الاغلب يصابون بامراض كثيرة وانا اناشد المسؤولين في المحافظة ضرورة وجود شبكات تحلية حكومية لبيع الماء باسعار رخيصة وتتوزع على مناطق مختلفة من المحافظة .

مواطن اخر اسمه (علاء) عقب على كلام ماجد قائلا: ان دائرة ماء ميسان تسلمت ما يقارب عشر شبكات للتحلية والتصفية ولا نعرف اين اختفت ..وانها المسؤولة عن رداءة الماء..

كنت اتحدث مع هؤلاء المواطنين والطابور يتحرك ومع الحركة ترتفع الصرخات والاحاديث ويتبادل بعض الواقفين النكات. المواطن (عبد الامير) وهو مهندس قال: كنا نتوقع ان نظام صدام هو وراء ملوحة نهر العمارة واكدت احاديث وجود مزارع لعلي كيمياوي كانت تصب مبازلها في مجرى النهر ولكن هل ما زالت هذه المزارع قائمة؟ وكيف بالامكان حل مشكلة الملوحة في نهر العمارة؟ هكذا انتهى كلام المهندس عبد الامير.

وانا اغادر محطة تعبة البركة لم اكن اشعر ببركة حقيقية وشعرت بان هؤلاء الناس يعتبرون المياه المحال اشبه بعلاج ولذلك يتهافتون عليها.ولكن ما هي الحسنات التي تقدمها شبكات تحلية المياه؟ هذا ماوددنا التعرف عليه.

- ماء غير معقم -

الطبيب (ن. ع) وهو اخصائي بامراض الباطنية يقول: ان شبكات التحلية هي شبكات تجارية ولا تعنيها السلامة الصحية ولقد اجرينا بعض الفحوصات المختبرية على مياه شبكات التحلية واتضح انها غير معقمة اي توجد فيها الجراثيم ذاتها الموجودة في النهر ولكن تجرى على الماء في هذه الشبكات عمليتا تصفية من الطين وتحلية من الاملاح ولكنها في النهاية مياه غير صحية ولا توجد على شبكات التحلية رقابة شديدة ولكنها في النهاية افضل من مياه النهر ومن المياه التي تبعثها لنا الشبكة الحكومية.

- بحيرات مائية -

لقد مات العديد من المواطنين في محافظة ميسان بسبب رداءة الماء وفي مستشفيات العمارة قصص غريبة، احدهم اخرجت من مثانته عشر (حصوات) واخرون ماتوا بالتيفوئيد والاسهال وارتفاع ضغط الدم..

ولكن هل تستحق مدينة مثل العمارة عائمة على بحيرة كبيرة من المياه كل هذا العطش؟ ولماذا لم تستغل التخصيصات المالية التي ذهب اغلبها (جوة العباية) لإقامة شبكات مياه ذات مواصفات عالية بدلا من المشاريع الوهمية؟ أخيرا..على دائرة ماء ميسان تقع مسؤولية كبيرة في فقدان الكثير من الارواح ومن الضروري ان تضع حلولاً سريعة لهذه المشكلة.

في حديثه الصريح لـ(المدى)

محافظ بابل يفتح النار على الفساد الإداري

الرشوة والتلاعب هما سببا تأخير مواد البطاقة التموينية وأزمتي الوقود والكهرباء المتكررتين

الموضوع الأمني مهم جداً ، ويأخذ الكثير من وقتنا واهتماماتنا ونحن نريد من بابل ان تكون انموذجاً في حفظ الامن وتوفير الاستقرار. هذا ما قاله السيد سالم صالح المسلماوي محافظ بابل في حوار مع (المدى):

بابل / مكتب المدى

وأضاف: نحلم بأبعاد شبح الإرهاب عن اهلنا الطيبين كما ان محافظة بابل لها حدود واسعة هناك بؤر ساخنة، تضم اوكار الارهابيين، يتسللون اليها من المناطق القريبة والمجاورة، لذا ظلت مدن شمال الحلة متوترة باستمرار وحصراً اللطيفية وجرف الصخر... ونحن على اتم الاستعداد لمواجهة أي خرق او اعتداء ارهابي. كما لابد من الاشارة للجهود الكبيرة التي تبذلها اجهزة الشرطة والجيش والامن والاستخبارات من اجل ان تظل بابل مدينة نظيفة.

لقد وضعنا خطة امنية موسعة للافادة من نجاحات عمليات البرق لاننا نعرف وندرك جيداً أن فلول الارهابيين ستفر مذعورة وتؤسس لها اوكاراً في مدن شمال الحلة. وتمت مناقشة هذا الاحتمال الذي اتضح على ارض الواقع مع قادة الشرطة والجيش العراقي والمسؤولين عن الجهات الامنية وشخصيات لها تاريخ طويل ونضالي بالعمل الامني وستكون الخطة فاعلة ومؤثرة وقوية وسنرى نتائجها خلال الايام القليلة المقبلة... واطالب ابناء محافظة بابل بان يكونوا عيوناً ساهرة ولمراقبة محافظتهم ويقدموا العون والمساعدة الممكنة لنا في رصد حركات الجماعات الارهابية والمجرمين وشبكات الخطف والسرقة. وكلما كانت الضربات شديدة ومنظمة كانت النتائج جيدة جداً.

فوج المغاوير المنحل

وعن فوج مغاوير بابل المنحل قال: معروف لجميع ابناء محافظة بابل الكيفية التي تسلل بها اثنان من الارهابيين إلى التظاهرة التي قام بها أفراد فوج المغاوير الذي تم تشكيله بطريقة مزورة ومن دون موافقات قانونية اعتماداً على الرشاوى، حيث دفع كثير من المراتب والضباط مبالغ كبيرة لغرض تعيينهم. ودرس هذا الموضوع في المحافظة دراسة وافية وأجرينا تحقيقاً مع آمر الفوج واتخذ مجلس محافظة بابل قراراً بحل الفوج ونظراً لوجود وثائق عديدة وكثيرة مزورة استطاع الارهابيون معرفة وقت التظاهرة وتسللا وفجرا نفسيهما. وما زالت التحقيقات جارية لمعرفة تفاصيل هذه الجريمة، وسنتوصل الى وقائع مهمة لها علاقة بالعملية الإرهابية.

ان قرار حل الفوج جاء بناء على وثائق وكتب رسمية، وسنزود (المدى) بنسخة منها للاطلاع. هذه الوثائق وضعت امامنا وقد قدمها السيد قائد الشرطة اللواء قيس المعموري وعقدت جلسة مفتوحة لمجلس المحافظة، حضرها اعلاميون وكذلك آمر الفوج وتم شرح طبيعة تشكيل هذا الفوج، واتخذنا قرار حل الفوج.

جولات ميدانية في الاقضية والنواحي

وقال السيد محافظ بابل عن المردود الايجابي لجولاته الميدانية في الاقضية والنواحي: يعرف الجميع ان بابل من المحافظات المهمة في العراق وقد غيبها النظام السابق، واصبحت مدينة مظلومة وخلال زياراتنا التي كانت من غير الاعلاميين وكنا نأمل مرافقتهم لنا، شاهدنا معاناة الناس في الاقضية والنواحي ونقص الخدمات وقلة المشاريع والتلاعب بالتخصيصات ولاني مسؤول منتخب من قبل مجلس شعب المحافظة، وجبت علي خدمة المحافظة والعمل على تطويرها، اما عن المشاريع الجديدة في المحافظة فهي كثيرة وستوفر ما مطلوب منها للمواطنين اذا استثمرت بصورة عقلانية وجيدة.

قلة الامكانات تعرقل عملنا

وعن الإمكانات المادية المتوفرة للمحافظة قال السيد المحافظ: نحن نعاني قلة الامكانات، وهي معرقلة عملنا، والتطور المطلوب بحاجة الى مبالغ مالية عالية ونريد الاهتمام اكثر بالمدن في شمال الحلة، لانها تعاني تخلفاً وتأخراً وتواجه متاعب كبيرة في مجال الخدمات المتنوعة. ولابد لي من الاشارة الى ضعف الاحساس بالمواطنة لدى عدد من اخواننا في الدوائر. ونحاول من خلال زياراتنا التعرف على الظواهر السلبية ونقترح حلولاً لها.

الكهرباء مشكلة مزمنة

وعن أزمة الكهرباء المستعصية قال السيد محافظ بابل: انها مشكلة عامة كما هو معروف، لكن بابل مختلفة عن غيرها من المحافظات بسبب قلة حصتها، وتم التداول مع مديري ومهندسي الكهرباء وتوصلنا الى حل وهو ارسال مبعوث الى الكهرباء العامة في بغداد لدراسة هذه الظاهرة وتم الاتفاق معهم على ان تكون البرمجة (٣) ساعات قطع و (٣) ساعات تغذية، لكن الظروف الامنية وضرب المنشآت والأبراج وخطوط نقل الطاقة، كلها ادت الى الاخلال بهذا البرنامج، ونحن نسعى لشراء مولدات عندما تتوفر المبالغ، لان المرصود منها قليل ولا يناسب حجم أزمة الكهرباء (ميزانية المحافظة نصف مليون دولار) ونحاول زيادة المبلغ بالتعاون مع مجلس المحافظة.

الفساد الاداري مرض خطر

وعن الفساد الإداري قال السيد المحافظ: تشكو دوائر الدولة ومؤسساتها من سرطان الفساد الاداري ونعمل على تبرير ثقة الشعب بنا وسنقوم بملاحقة الفساد بكل انواعه ولن نتهاون في هذا المجال مع الموظفين والمسؤولين وسنشدد المتابعة والمراقبة والمحاسبة من اجل دوائر نظيفة وغير ملوثة وفي مجال ملاحقة الفساد اصدر مجلس المحافظة قراراً بأعفاء ثلاثة مديرين في المحافظة بسبب الفساد الاداري.

ليست لدينا معلومات دقيقة عن البطالة

أما في موضوع البطالة فقد أوضح: يجب ان تتوفر لدينا قاعدة معلومات صحيحة عن البطالة وحجمها. لان شعبنا مر بظروف معروفة ودفع دم ابنائه ولدينا ابناء شهداء ومعوقون مع عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد، ومرحلون ومطرودون من وطنهم وعاد قسم منهم ولديه رغبة في بناء وطنه، هذا هو الذي يستدعي حلاً عاجلاً وسريعاً. وستكون الاولوية في التعيين لمن يمتلك المؤهلات التي ترشحه للحصول على الدرجة الوظيفية.

ضعف الخدمات البلدية

وبصدد موضوع الخدمات البلدية قال: الخدمات البلدية موضوع عام، وما يقدم منها قليل جداً ولا يناسب التطور السكاني الحاصل في محافظة بابل، فمثلاً مدينة الحلة واسعة جداً وفيها عشرات الاحياء السكانية المبنية حديثاً، وامتدت الى اطراف عديدة ومازالت الى الان الخدمات قليلة وغير مناسبة عدد السكان، اضف الى ذلك عدد العمال لا يتناسب واتساع مركز الحلة، كذلك قلة الاليات وعدم صلاحية المتوفر منها، ونعمل جاهدين على جعل بابل محافظة جميلة ونظيفة. كما نأمل من المواطنين التعاون معنا واستغلال الحاويات الموجودة في المناطق والاحياء، كما لدينا خطة طموحة للاهتمام بالجانب الجمالي والترفيهي من خلال الحدائق والمتنزهات في المحافظة.

البطاقة التموينية

أما عن قضية البطاقة التموينية فقد قال آخر: مازالت البطاقة التموينية مركز اهتمام الأسرة العراقية ومنذ سقوط نظام صدام حتى هذه اللحظة، ويزداد هذا الاهتمام شهراً بعد آخر، وتحول الى كابوس يومي، لان مواد البطاقة بتناقص مستمر والارتباك الواضح في انتظام موادها له تأثير كبير في حياة الاسرة خصوصاً تلك التي ظلت محكومة بدخل محدود جداً... لان فقدان البطاقة مواد اساسية كالرز، السكر، الشاي، الدهن، يعني بالضرورة تصاعد اسعارها في السوق التجاري، والغريب تسرب معلومات عن البطاقة قبل موعد توزيعها باسبوع او اكثر، وهذا ينطوي على تسريب قصدي لمعلومة عنها الى الباعة في الاسواق حيث تبدأ الاسعار بالتصاعد التدريجي لدرجة أصبح فيها المواطن محدود الدخل غير قادر على شراء المادة الضرورية والتي هو وعائلته بحاجة ماسة إليها.. هل بامكان احد منا الاستغناء عن مواد البطاقة ؟ هذا امر مستحيل، وعلى المواطن ان يلجأ الى الاقتصاد القسري، ويلاحظ أن اسعار بعض المواد تصاعدت بشكل خيالي خصوصاً ذات الاستعمال المتكرر يومياً كالدهن، السكر، الشاي، بحيث وصل سعر كيلو الدهن إلى ثلاثة الاف دينار والسكر بالف ونصف دينار والشاي بالفي دينار واقصد به الشاي العادي. اما الرز فقد وصل قبل التوزيع الى الف دينار للكيلو الواحد انها ازمة حقيقية ولم تجد لها حلاً سريعاً واعتقد بأنها ستظل ملاحقة العائلة الفقيرة، حتى المواطن لم يقتنع بتبريرات وزارة التجارة التي علقت الاسباب على شماعة الارهاب وكأن الدولة عاجزة عن حماية الشاحنات الناقلة لمفردات البطاقة، انا اعتقد بأن الفساد الاداري والرشوة هما العاملان الحاسمان في تأخر توزيع البطاقة وتقديمها فقيرة المواد وشحيحة ايضاً حتى المواطن البسيط توصل الى الاسباب واضاف لها سبباً يفضي الى رغبة وزارة التجارة الغاء البطاقة وتعويض العائلة بمبلغ من المال، لذا شهدت المراكز التموينية حركة واسعة جداً للتبضع.

التقصير واضح، وتتحمل وزارة التجارة مسؤولية ما يحصل بالنسبة للمواطن، كذلك نوعية المواد الرديئة الموزعة كالطحين والشاي والصوابين.. وعليها ان تفكر بشكل جدي بحلول سريعة وعاجلة.

أزمة الوقود مرة جديدة

وعلق على أزمة الوقود بقوله: ابتدأت تلوح في الحياة اليومية ازمة جديدة في الوقود، لان طوابير السيارات الواقفة في مدينة الحلة تكفي للتنبيه بوجود ازمة، مضافاً لهذا فأن اصحاب السيارات بدأوا يفرضون اجوراً اعلى مما كانوا يأخذون او يطلبون، وكأنهم بهذه الازمة التي ستكون مؤقتة حققوا اهدافاً وطموحات كامنة في اعماقهم. والمواطن وحده ضحية الابتزاز، وتكررت ازمة الوقود منذ سقوط نظام صدام حسين، حتى تحولت حياتنا اليومية الى مسلسل من الازمات واحياناً ازمات متلازمة، ومترابطة بعضها مع بعضها الاخر. وارتفع اكثر من صوت في محافظة بابل من اجل ان يبرر ابتداء الازمة ويحاول ايجاد تفسير لها، وليس غريباً علينا معرفة ما سيقوله الموظف المسؤول او القيادي في مجلس المحافظة، فالوضع الامني وعدم الاستقرار هما السببان الرئيسان في تكرر ازمة الوقود ووجودها حالياً في المحافظة.

لكن السيد المتحدث تجاهل تماماً رائحة الفساد الاداري التي ابتدأت تزكم الانوف واشتراك جهات عديدة في هذا الفساد والثراء غير المشروع الذي قاد المواطن الفقير نحو هاوية جديدة، دفعه اليها موظف غير نزيه وشريف وجهات خارجية احترفت اللعب بمهارة وسط ظروف معقدة وحالات كالتي نحن بصدد الاشارة إليها انها عصابات محترفة اكتسبت خبرة متراكمة وعقدت مع بعضها بعضاً تحالفات حماية ودفاع مشترك، حتى تمادى بعض من افراد هذه المافيات في اطلاق تهديدات صريحة ضد اكثر من شخص.

المثير في قضية الوقود وازليتها هو التبرير غير المنطقي والتحليل البعيد كلياً عن الاسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الازمة وتكررها، لذا نسمع احياناً بأن اصحاب المولدات البيتية ساهموا بهذه الازمة.. وعليك ان تتصور الاسباب التي دفعت المواطن المسكين لشراء مولدة صغيرة، لكنها بالتالي تحولت الى عامل مركزي في ازمة الوقود.. انه امر مثير للسخرية واغفال العوامل الحقيقية للازمة، واهمها التهريب وتناسل شبكات سود معنية بهذه الحالة وتظل دوماً مغذية لها، لان حياتها ووجودها مرهونان بالعود الابدي للازمة وكم هي المتاعب التي يتحملها السائق او المواطن للانتظار في طابور طويل اكثر من ساعتين او ثلاث ساعات.

لابد من تفعيل الرقابة وتنشيط المعاقبة للشبكات المعروفة، وتساهل افراد الحمايات امام الخروقات التي تحصل في كل لحظة، هذه وغيرها ستظل مغذية لولادة الازمات ليس في مجال الوقود انما في خدمات اخرى، لا تقل اهمية عن حاجة المواطنين الى الوقود.

وفي بابل ظاهرة لافتة للانتباه وقبل نشوء ازمة الوقود وبروزها واضحة للعيان، هي الارتفاع غير الطبيعي لاسعار الغاز وهي مادة اساسية في حياة الناس وله علاقة بجانب خدمي ايضاً، وعندما تسأل مصدراً رسمياً عن سعر القنينة الواحدة في المعمل لحظة تجهيزها الوكلاء تصاب بصدمة عنيفة، لانك ستجد الزيادة خيالية، وخيالية جداً، ولا يكتفي البائع الا بزيادة الف دينار على السعر الاصلي ويبيعها في الاحياء بـ (١,٢٥٠) هذا ما مألوف لنا في التعامل اليومي مع الغاز وربما الحاجة اليومية له ساهمت بالابقاء على سعره المرتفع، لكن لماذا سعر صفيحة النفط (١٠٠٠) دينار واحياناً (١,٢٥٠) دينار مع ملاحظة قلة استعماله وانعدامه احياناً، بسبب فصل الصيف والاكتفاء بالقليل والقليل جداً للانارة فقط.

من هذا نستطيع القول إن التصريحات المتكررة للمسؤولين ليست الا محاولة لامتصاص غضب الشارع والاعلان عن معرفة الجهة المعنية بالازمة، حتى تمارس دوراً تحذيرياً للمواطن... ازمة الوقود الجديدة، تعبير عن ارتباك مفاصل الحكومة العراقية وغياب المراقبة ويفترض بالمجلس الوطني ان يقول ما يتناقله الناس في الشارع.